وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية–قسنطينة–

كلية الشريعة والاقتصاد

مخبر الدراسات القانونية والتطبيقية

فرقة بحث الحماية الجزائية للتجارة الإلكترونية دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والتشريعات الجزائرية

تنظم ملتقى وطني حول:

التجارة الإلكترونية

–بين التنظيم القانوني والخلفية الشرعية–

يوم 2023/05/10

رئيس الملتقى: أ.د.كمال لدرع

رئيس اللجنة العلمية : د.ليندة بومحراث

ط.د.فاطمة الزهرة قاسمي، د.ليلى بن بغيلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

عنوان المداخلة: وسائل الدفع الإلكتروني ودورها في تفعيل التجارة الإلكترونية في الجزائر

الملخص:

التقدم المتزايد لتقنيات الإعلام وتكنولوجيات الاتصال عمل على تحولات جذرية في القطاع الاقتصادي، كما أن التسارع المستمر لتفعيل التجارة الالكترونية يجعل من متطلباتها أن تسعى المؤسسات الاقتصادية على اختلافها إلى تطوير ورقمنة الوسائل المتعامل بها بإدخال تحديثات وتقنيات متطورة أكثر سرعة وفاعلية لجميع الأنظمة التي تعتمدها خصوصا أنظمة الدفع، وكان ذلك عن طريق تطوير وسائل الدفع من وسائل تقليدية إلى وسائل إلكترونية متطورة، لتسهيل جميع المعاملات من دفع، تحويل، وفاء، سحب وتداول سواء كان ذلك في السلع أو الخدمات أو الأموال، فمثل هذه الوسائل تضع المؤسسات الاقتصادية أمام مزايا لم تتمكن وسائل الدفع التقليدية من تحقيقها كونها تسمح باختصار الجهد والوقت والتكاليف.

Abstract:

The increasing of information technologies and communication technologies has worked a transformations in the economic sector, and the continuous of the activation of electronic commerce makes the economic institutions to develop the means and all of the systems that they adopt, especially payment systems. That was by developing payment methods from traditional means to advanced electronic means, as such means put economic institutions in front of advantages because it allows to reduce effort, time and costs.

المقدمة:

إن القطاع التجاري يعتبر من أكثر القطاعات استجابة وتطبيقا للتطورات الحديثة التي انبثقت عن الثورة التكنولوجية، مما أحدث تحولا جذريا في المعاملات المالية والتعاملات التجارية التي بات قوامها التدفق السريع للمعلومات والاستجابة الأسرع لها لدى جميع المتعاملين في هذا القطاع من حكومات وشركات ومستهلكين، وفي شتى الخدمات والبضائع والسلع سواء على مستوى الأسواق المحلية أو العالمية، وهكذا كانت بصمة التجارة الإلكترونية في هذا المجال.

ولأن بوابات الدفع الإلكتروني تلعب دور الوسيط بين البائع والمشتري، وتضمن عملية تحويل وتسديد الأموال وكذا تقديم الخدمة بصفة إلكترونية آمنة، فهي تمثل قاعدة أساسية من قواعد التجارة الإلكترونية التي كانت من بين الأسباب التي أدت إلى اعتماد وسائل الدفع الإلكترونية كونها استحدثت لتحل العقبات والنقائص التي أوجدتها وسائل الدفع التقليدية وتداركها، بإدخال تقنيات حديثة ومتطورة لأنظمة الدفع اختصارا للجهد والوقت وبأقل التكاليف، مما يخلق بيئة رقمية للمعاملات المالية وهذا ما يسمح بسيرورة العمل الاقتصادي ومواكبته للعولمة المالية التي باتت فحو التعاملات التجارية حاليا.

ومما سبق نطرح الإشكال التالي: **ما مدى مساهمة وسائل الدفع الإلكتروني في النهوض بالتجارة الإلكترونية في الجزائر؟.**

وللإجابة عن هذا الإشكال نتناول المحاور التالية مستعينين بالمنهج الاستنباطي والوصفي من خلال الانطلاق من دراسة وسائل الدفع الإلكترونية وتقسيماتها من وسائل ذات طابع تقليدي وتم تطويرها ووسائل الكترونية حديثة، وكيفية مساهمة هذه الوسائل في تفعيل التجارة الإلكترونية وتطبيقها.

أولا: مفهوم وسائل الدفع الإلكتروني

تعرف وسائل الدفع بأنها: "مجموعة الإجراءات والقواعد والأدوات التي تربط المتعاملين في نظام المدفوعات سواء بالاعتماد على النظام الآلي أو النظام اليدوي، على أن يكون هناك توفر كامل للسرية والضمانات الكافية"[1].

وعرفها المشرع الجزائري في المادة 69 من قانون النقد والقرض بـ:" تعتبر وسائل دفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل"[2].

[1]- أحمد عبد العليم العجمي، نظم الدفع الإلكترونية وانعكاساتها على سلطات البنك المركزي، دار الجامعة الجديدة، دط، الاسكندرية، مصر، 2013م، ص35.

[2]- المادة 69 الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1424هـ الموافق لـ 10 غشت 2003م المتعلق بالنقد والقرض، ج.ر، ع52، ص11.

أما وسائل الدفع الإلكتروني فهي:" الوسائل التي يتم بواسطتها نقل المعلومات التي تتعلق بحسابات للأطراف المعنية بصفقات تجارية إلكترونية"[1].

ووسائل الدفع الإلكتروني هي: "الوسائل التي تتم كل عملياتها عن طريق التسديد الإلكتروني ولا وجود فيها للحوالات ولا القطع النقدية"[2].

وأشار المشرع الجزائري لوسائل الدفع الإلكترونية عند تطرقه لتقنية التحويل الإلكتروني للأموال في الفقرة الرابعة من المادة 46 والتي جاء فيها ما يلي:" يتم كل تحويل للأموال عن طريق جميع وسائل الدفع الكتابية أو الإلكترونية"[3]. كما حدد المشرع الجزائري الوسائل والطرق التي تتم من خلالها عن طريق تعريفه لتقنية الاتصالات الإلكترونية في المادة 10 الفقرة الأولى كما يلي:" كل إرسال أو تراسل أو استقبال علامات أو إشارات أو كتابات أو صور أو أصوات أو بيانات أو معلومات مهما كانت طبيعتها، عبر الأسلاك أو الألياف البصرية أو بطريقة كهرومغناطيسية"[4].

ثانيا: أنواع وسائل الدفع الإلكتروني

مع ظهور التجارة الإلكترونية أصبح وجوب اعتماد وتوفير خدمات مصرفية ومالية تتلاءم وأعمال العملاء المتعاملين بها للقضاء على التعاملات الورقية أمرا قطعيا، ولعل تطوير وسائل الدفع إلى وسائل إلكترونية ترتكز على دعامات رقمية يتم تداولها الكترونيا من خلال التقنيات والأجهزة الحديثة، كان سببا في تطوير بعض الوسائل التقليدية ورقمنتها إلى وسائل دفع إلكترونية، وأمرا حتميا في استحداث وسائل دفع إلكترونية جديدة لضمان تقديم الخدمات المصرفية والمالية بصورة مواكبة للتطور الهائل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

أ- الأوراق التجارية الإلكترونية:

وهي مجموعة الوسائل التي كانت تستعمل كوسائل دفع تقليدية وتم تطويرها إلى وسائل دفع إلكتروني تعمل عبر قنوات اتصال رقمية ويتم معالجتها أو اصدارها إلكترونيا، كما تحتوي على كافة البيانات والمعلومات في شكل إلكتروني، وهذه الوسائل هي الشيك الإلكتروني، السفتجة الإلكترونية، السند لأمر الإلكتروني.

---

[1]- ناصر خليل، التجارة والتسويق الإلكتروني، دار أسامة، ط1، عمان، الأردن، 2008م، ص86.

[2]- عماد الدين بركات، حورية طيبي، مجلة القانون والتنمية المحلية، مخبر القانون والتنمية المحلية، ع2، م1، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، جوان 2019م، ص125.

[3]- المادة 46 الفقرة 04، القانون رقم 18-04 المؤرخ في 24 شعبان 1439هـ الموافق لـ 10 ماي 2018م المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية، القسم الثالث، ج.ر، ع27، ص15.

[4]- المادة 10 الفقرة 01، القانون رقم 18-04 المؤرخ في 24 شعبان 1439هـ الموافق لـ 10 ماي 2018م المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية، القسم الثاني، ج.ر، ع27، ص06.

1- الشيك الإلكتروني:

الشيك الإلكتروني هو رسالة إلكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك (حامله) ليعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل عبر الإنترنت، ليقوم البنك أولا بتحويل قيمة الشيك المالية إلى حساب حامل الشيك، وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك واعادته إلكترونيا إلى مستلم الشيك (حامله) ليكون دليلا على أنه قد تم صرفه الشيك فعلا. ويمكن لمستلم الشيك أن يتأكد إلكترونيا من أنه قد تم بالفعل تحويل المبلغ إلى حسابه[1].

أو هو محرر رقمي معالج إلكترونيا بشكل كلي أو جزئي وفق ما يشترطه القانون، يتضمن أمرا من شخص هو الساحب إلى شخص آخر يكون مصرفا وهو المسحوب عليه بأن يدفع لشخص ثالث أو لأمره أو لحامل الشيك –وهو المستفيد- أو حتى لمصلحة الساحب نفسه مبلغا معينا من النقود بمجرد الاطلاع على الشيك[2].

فالشيك الإلكتروني عبارة عن بيانات يرسلها المشتري إلى البائع عن طريق البريد الإلكتروني المؤمن وتتضمن هذه البيانات مبلغ الشيك واسم المستفيد ومن أصدر الشيك وتوقيع مصدر الشيك، ويتضمن الشيك الإلكتروني المعلومات ذاتها التي يحملها الشيك الورقي البنكي غير أنه يختلف عنه في طريقة الأداء التي يحرر بها فهي أداة إلكترونية مثل الحاسوب أو الهاتف المحمول أو غيرها من الصور، وتلجأ المصارف إلى الشيكات الإلكترونية توفيرا للوقت والجهد الذي يبذل في كتابة الشيكات الورقية، وباستيفاء الشيك الإلكتروني ببياناته يكتسب حجية الشيك الورقي في الإثبات في التشريعات التي أقرت نظام التوقيع الإلكتروني[3].

ولقد تناول المشرع الجزائري الأحكام المنظمة للشيك من خلال المواد 472 إلى 543 من القانون التجاري، دون وضع تعريف له وإنما اكتفى بتعداد البيانات الضرورية التي يجب أن يستوفيها الشيك، في حين لم يوضح إمكانية إصداره بصفة إلكترونية أم لا، ولكن تمت الإشارة إلى امكانية الوفاء بالتقديم المادي للشيك أو بتقديمه بأي وسيلة تبادل إلكترونية كما جاء في المادة 502 بفقرتيها من القانون رقم 02/05 المعدِّل للقانون 59/75 المتضمن للقانون التجاري، فجاء نص المادة كما يلي:" يعد التقديم المادي للشيك إلى إحدى غرف المقاصة بمثابة تقديم للوفاء. ويمكن أن يتم هذا التقديم أيضا، بأية وسيلة تبادل إلكترونية محددة في التشريع والتنظيم المعمول بهما"[4].

وعند الرجوع إلى ما جاء في نص المادة 69 من قانون النقد (المذكورة سابقا)، نجد في مضمونها أن المشرع الجزائري لم ينوه إلى رفض إصدار الشيك الإلكتروني ما دامت تعتبر من الأساليب التقنية المستعملة في القانون الجزائري.

---

[1]- مصطفى يوسف كافي، التجارة الإلكترونية، دار أرسلان، دط، دمشق، سوريا، 2011م، ص26.

[2]- عامر محمّد بسام أحمد مطر، الشيك الإلكتروني، دار الجنان، دط، الأردن، 2013م، ص23.

[3]- عصمت عبد المجيد بكر، دور التقنيات العلمية في تطور العقد، دار الكتب العلمية، دط، بيروت، لبنان، 2015م، ص114.

[4]- المادة 502 من القانون 02/05 المؤرخ في 27 ذي الحجة 1425هـ الموافق لـ 06 فبراير 2005م، المعدل والمتمم للأمر 59/75 المؤرخ في 20 رمضان 1395هـ الموافق لـ 26 سبتمبر 1975م والمتضمن للقانون التجاري، ج.ر، ع11، ص9.

2- السفتجة الإلكترونية:

السفتجة الإلكترونية هي محرر شكلي ثلاثي الأطراف معالج إلكترونيا بصورة كلية أو جزئية، يتضمن أمرا من شخص يسمى الساحب إلى شخص آخر يسمى المسحوب عليه بأن يدفع مبلغا من النقود لشخص ثالث المستفيد لدى الاطلاع أو في تاريخ معين[1].

والسفتجة الإلكترونية ورقة تجارية أوجدها العمل المصرفي والحاجة إلى تطويره حتى يتماشى مع التقدم الحاصل في الصيرفة الإلكترونية في أغلب الدول، تتميز بالعديد من الخصائص عن غيرها من وسائل الدفع الأخرى سواء التقليدية أو الإلكترونية وتنقسم إلى نوعين (سفتجة إلكترونية ورقية وسفتجة إلكترونية ممغنطة)، وسواء تعلق الأمر بالورقية أو الممغنطة فالتعامل بالسفتجة الإلكترونية يتطلب مجموعة من الإجراءات الخاصة التي تميزها عن السفتجة التقليدية[2].

وتُعْرَفْ السفتجة الإلكترونية الورقية بأنها تصدر من البداية في شكلها التقليدي على دعام ورقية، ثم يتم معالجتها إلكترونيا عند تقديمها إلى البنك لتحصيلها أو بمناسبة تظهيرها لأي طرف آخر، فيكون لها شكلية إلكترونية بواسطة بيانات تُتَدَاول عبر قنوات الاتصال بين حواسيب الأطراف المتعاملة بها، أما السفتجة الممغنطة والتي يختفي فيها أي ظهور للدعامة الورقية، فتصدر من البداية على دعامة ممغنطة مستوفية لكافة البيانات اللازمة لصحتها الخاصة بالمستفيد، المسحوب والتوقيع الإلكتروني[3].

ومن خلال تعريف السفتجة الإلكترونية فإنها تتفق والسفتجة التقليدية في كونهما ورقة تجارية، وهي محرر شكلي يتضمن دفع مبلغ من النقود من الساحب إلى المسحوب عليه لصالح المستفيد، وهذا يعني أن السفتجة الإلكترونية كالتقليدية ثلاثية الأطراف، وموضوعها هو دفع مبلغ من النقود. وتختلف السفتجة الإلكترونية عن السفتجة التقليدية وبالأخص السفتجة الإلكترونية الممغنطة في كونها يتم تحريرها على سند إلكتروني في حين أن الثانية يتم إفراغها على ورقة عادية[4].

وكما جاء في المادة 69 (السابقة الذكر) من قانون النقد والقرض بصفة ضمنية عدم وجود أي مانع من اصدار الكمبيالات الإلكترونية في القانون التجاري الجزائري طالما ستصدر بأسلوب تقني مستعمل وهو الأسلوب الإلكتروني.

3- السند لأمر الإلكتروني:

---

[1]- مصطفى كمال طه، وائل بندق، الأوراق التجارية ووسائل الدفع الإلكترونية الحديثة، دار الفكر العربي، دط، الاسكندرية، القاهرة، 2007م، ص345.

[2]- نبيلة كافي، السفتجة الإلكترونية، مجلة النبراس للدراسات القانونية، جامعة العربي التبسي، ع2، م2، الجزائر، مارس 2017، ص91.

[3]- عبد العزيز خنفوسي، قانون الدفع الإلكتروني، مركز الكتاب الأكاديمي، دط، الأردن، 2018م، ص73.

[4]- عقيلة مرشيشي، السفتجة الإلكترونية بديلة للسفتجة التقليدية، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، ع1، م10، تيزي وزو، جوان 2015م، ص202-203.

السند لأمر العادي هو ورقة مكتوبة يلتزم فيها شخص يسمى الساحب على دفع مبلغ محدد، في تاريخ معين لشخص آخر يسمى المستفيد، ويُشترط لإنشائه نفس شروط إنشاء السفتجة، مع شروط موضوعية كالرضا والمحل والسبب والأهلية. أما الشروط الشكلية فقد نص عليها المشرع الجزائري في المادة 465 من القانون التجاري وهي شرط الأمر أو تسمية السنة مكتوبة في نفس النص وباللغة المستعملة في تحريره، والوعد بلا قيد ولا شرط بأداء مبلغ معين وتعيين تاريخ الاستحقاق والمكان الذي يجب فيه الأداء، اسم الشخص الذي يجب أن يتم الأداء له أو لأمره وتعيين المكان وتاريخ وتوقيع من حرر السند[1].

أما السند لأمر الإلكتروني هو محرر شكلي ثنائي الأطراف معالج إلكترونيا بصورة كلية أو جزئية، يتضمن تعهدا من محرره بدفع مبلغ من النقود في تاريخ معين، لإذن شخص آخر يسمى المستفيد[2].

ولم يعرف المشرع الجزائري السند لأمر بل تناول في المواد من 465 إلى 471 من القانون التجاري، البيانات التي يجب أن يحتويها السند لأمر والأحكام المطبقة عليه، كما لم يشر إلى إمكانية اصداره بأي وسيلة إلكترونية. وأيضا نرجع في ذلك للمادة 69 من قانون النقد والقرض (سابقة الذكر) لنستشف في مضمونها امكانية إصدار السند لأمر بأسوب تقني إلكتروني.

وطريقة الوفاء بالسند لأمر الإلكتروني في أنه بعد تحرير السند من طرف المحرر بصورة ورقية يسلمه إلى مصرفه، وهذا الأخير ينقل البيانات على الشريط الممغنط ثم يحتفظ به ويتم تداول هذا الشريط الممغنط الذي يحتوي بيانات السند، من بنك المستفيد إلى المقاصة بواسطة الحاسب الآلي، ثم إلى بنك المحرر الملتزم بالوفاء[3].

ب- وسائل الدفع الإلكتروني الحديثة:

ساهمت الثورة التكنولوجية الحاصلة في مجال المعلومات والاتصال في الانتشار الواسع للتجارة الإلكترونية، مما جعلها تقتحم جميع المجالات خصوصا المجال الاقتصادي، وهنا ونظرا لطبيعة الخدمة المقدمة والمعاملة المالية القائمة بين الأطراف، فقد استلزم الأمر استحداث وسائل دفع جديدة تتلاءم ونوعية الخدمات والعروض التي تتضمنها التجارة الإلكترونية، وهذا ما يخلق تنوعًا في طرق الوفاء الإلكتروني كلٌ حسب نوع وصفة الخدمة المقدمة.

1- التحويلات المالية الإلكترونية:

نظام التحويلات المالية الإلكترونية هو عملية منح الصلاحية لبنك ما، للقيام بحركات التحويلات الالية الدائنة والمدينة إلكترونيا من حساب بنكي إلى حساب بنكي آخر، أي أن عملية التحويل تتم إلكترونيا عبر الهواتف وأجهزة الكمبيوتر وأجهزة

[1]- الشريف بحماوي، مصطفى سليماني، خصوصية وسائل الوفاء الإلكتروني ودورها في المعاملات التجارية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد بوضياف، ع7، م1، المسيلة، الجزائر، سبتمبر 2017م، ص139.

[2]- دوبني مختار، وسائل الدفع الإلكتروني ومدى مساهمتها في تطور التجارة الإلكترونية في الجزائر، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، جامعة جيلالي اليابس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مختبر الخدمات العامة والتنمية، ع1، م7، سيدي بلعباس، الجزائر، جوان 2021م، ص195.

[3]- الشريف بحماوي، مصطفى سليماني، خصوصية وسائل الوفاء الإلكتروني ودورها في المعاملات التجارية، مرجع سابق، ص139.

المودم عوضا عن استخدام الأوراق، وتنفذ عمليات التحويل المالي عن طريق دار المقاصة الآلي (ACH) (Automated Clearing House) وهي شبكة تعود ملكيتها وأحقية تشغيلها إلى البنوك المشتركة بنظام التحويلات المالية الإلكترونية. وتميزت هذه الخدمة عن النظام القديم (النظام الورقي) بأنها أسرع وأكثر قدرة على معالجة مختلف خدمات التحويلات المالية مثل خدمة إيداع الشيكات لتحصيلها عند استحقاقها، وخدمة تحصيل الأقساط[1].

وجاء ذكره في القانون التجاري الموحد (Uniform Commercial Code) تحت مسمى تحويل النقود وعرفه بأنه: "سلسلة من الصفقات، تبدأ مع أمر الدفع الصادر من المصدِّر بهدف الدفع للمستفيد من الآمر ويشمل ذلك أي أمر دفع صادر من مصرف الآمر أو مصرف الوسيط يهدف إلى تنفيذ أمر الآمر بالتحويل، ويتم التحويل بقبول مصرف المستفيد دفع قيمة التحويل لمصلحة المستفيد المبين في الأمر"[2].

ويعد نظام التحويلات المالية الإلكترونية جزءا بالغ الأهمية من البنية التحتية لأعمال البنوك الإلكترونية التي تعمل عبر الإنترنت (Online Banks) ويتيح هذا النظام بطريقة إلكترونية آمنة، نقل التحويلات المالية أو الدفعات المالية من حساب بنكي إلى حساب بنكي آخر، إضافة إلى نقل المعلومات المتعلقة بهذه التحويلات، ويمتاز نظام التحويلات المالية الإلكترونية، في حال تطبيقه بطريقة صحيحة، بدرجة عالية من الأمن وسهولة الاستخدام والموثوقية[3]. كما يهدف هذا النظام إلى تسهيل وتعجيل المدفوعات والتسويات بين المصارف، وسيكفل للمصارف المحلية قدرة تقديم خدمات أفضل للعملاء، إذ سيتيح لها امكانية التسوية الفورية من دفع وتلقي الأموال عبر حساباتها الجارية لدى المصارف المركزية وتوفير دفع فوري لعملائها، كما يتيح ها النظام تسوية المدفوعات عن طريق شبكة المدفوعات والنظام الإلكتروني لتداول الأسهم ومقاصة الشيكات[4].

يوقع العميل نموذجا معتمدا وواحدا لمنفعة الجهة المستفيدة (مثلا: التاجر)، ويتيح هذا النموذج اقتطاع القيمة المحددة من حساب العميل وفق ترتيب زمني معين (يوميا أو أسبوعيا أو شهريا)، ويختلف نموذج التحويل المالي الإلكتروني عن الشيك في أن صلاحيته تسري لأكثر من عملية تحويل واحدة. يتعامل البنك والعميل مع وسطاء وظيفتهم توفير البرمجيات اللازمة. ويمكن ايجاد العديد منهم على الإنترنت، ويقوم العميل ببناء وارسال التحويل المالي عن طريق المودم إلى الوسيط، ويقوم الوسيط بتجميع التحويلات المالية وارسالها إلى دار المقاصة المالية الآلية (ACH) التي بدورها ترسل نموذج التحويل المالي الإلكتروني إلى بنك العميل ليقارنه برصيد العميل وفي حال عدم تغطية الرصيد لقيمة التحويل المالي[5]، يتم ارسال إشعار بعدم كفاية الرصيد إلى الوسيط ليقوم بدوره بإعادة الإشعار إلى العميل. أما إذا كان الرصيد كافية لتغطية قيمة التحويل المالي فعندها يتم اقتطاع قيمته منه وتحويله إلى

---

[1]– مصطفى بوسف كافي، النقود والبنوك الإلكترونية في ظل التقنيات الحديثة، دار المنهل، الأردن، عمان، 2013م، ص208.

[2]– Article 4A-104 "Funds transfer", Uniform Commercial Code (UCC), https://www.law.cornell.edu/ucc/4A/4A-104, 17/04/2023, 16:00.

[3]– مصطفى بوسف كافي، النقود والبنوك الإلكترونية في ظل التقنيات الحديثة، مرجع سابق، ص207.

[4]– رابح حمدي باشا، وهيبة عبد الرحيم، تطور طرق الدفع في التجارة الإلكترونية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، ع4، م15، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ديسمبر 2011م، ص181.

[5]– مصطفى بوسف كافي، النقود والبنوك الإلكترونية في ظل التقنيات الحديثة، مرجع سابق، ص209.

حساب المستفيد (البنك أو التاجر) وقت السداد المحدد بالنموذج. أما إذا رغب التاجر في تنفيذ التحويلات المالية دور وسيط فيتوجب عليه أن يشتري البرمجيات الخاصة التي تسمح بإجراء هذه العملية. ويجب أن تكون مؤمنة بكلمة مرور خاصة بالتاجر، وهنا يعتمد العميل على نموذج الدفع مرفقا بشيك مصدق لصالح التاجر ويرسلها هذا الأخير إلى دار المقاصة الآلية لترسلها إلى البنك لاقتطاع المبلغ في الوقت المحدد وتحويله للتاجر دون الحاجة للتحقق من كفاية الرصيد لأن الشيك يضمن ذلك[1].

2- البطاقات البنكية:

البطاقة البنكية تكون أيضا باسم بطاقة اقراض، أو بطاقة خدمات بنكية، أو بطاقة شيك مضمون، أو بطاقة سحب مباشر، أو أي اسم آخر، صدر برسم أو بغير رسم من مصدره لاستعمال حاملها في (الحصول على النقود، السلع، الخدمات، أو أي شيء آخر له قيمة على أساس القرض/ شهادة ضمان لشخص أو مؤسسة للحصول على قرض تحت الطلب/ الحصول على ما يريده من فتح حساب قرض، أو قرض مؤقت من أجل استدانة مبلغ من المال أو كتابة شيك/ تحويل من حساب إلى حساب آخر لشراء سلع أو دفع لخدمات أو أي شيء ذي قيمة مالية/ لحصول على أي معلومة ذات علاقة بحسابات القروض أو القرض المؤقت)[2].

و للبطاقات البنكية عدة أشكال حسب كيفية استعمالها والجهة المنشئة لها، وهي (بطاقة الائتمانCredit Card، البطاقة الذكية Smart Card، بطاقة الخصم الفوري Debit Card، بطاقة الصرف البنكي Charge Card).

بطاقة الائتمان تعرف على أنها البطاقة التي تتيح لحاملها الحصول على ائتمان (قرض) ولهذه البطاقة أيضا مسميات منها بطاقة الإقراض والتسديد أو بطاقة الائتمان المتجدد. ويقوم هذا النوع من البطاقات على مبدأ عدم الدفع المسبق لمصدر البطاقة، حيث يتم استخدامها كأداة وفاء وائتمان لأنها تتيح لحاملها فرصة الحصول على السلع والخدمات لأجل محدد مع دفع آجل لقيمتها ويتم احتساب فائدة مدنية على كشف الحساب بالقيمة التي تجاوزها العميل في نهاية كل شهر لأنها تعتبر إقراضا مقدما من المصارف[3].

البطاقة الذكية هي بطاقة تفاعلية تحمل معها استشراقا لمستقبل البطاقات البلاستيكية، تتضمن البطاقة قطعة دقيقة أو شريط الكترومغناطيسي للقراءة إلكترونيا وبمقدورها التفاعل مع وحدات الصراف الآلي أو أية آليات أخرى للقراءة و/أو التسجيل.

---

[1]- مصطفى بوسف كافي، النقود والبنوك الإلكترونية في ظل التقنيات الحديثة، مرجع سابق، ص209.

[2]- عبد الوهاب ابراهيم أبو سليمان، البطاقات البنكية الإقراضية والسحب المباشر من الرصيد (دراسة فقهية قانونية اقتصادية تحليلية)، دار القلم، ط2، دمشق، سوريا، ص39-40.

[3]- محمد زايد، البطاقات البنكية كأداة لتفعيل التجارة الإلكترونية، مجلة ضياء للدراسات القانونية، المركز الجامعي نور البشير، ع2، م3، البيض، الجزائر، 2021م، ص64.

ففي كل مرة يتم بها اجراء معاملة ما يتم تخفيض خط الائتمان المتاح بمقدار المبلغ المتعامل به، وذلك من خلال ذاكرة البطاقة، وعلى أساس ذلك فإنه لا حاجة للحصول على الموافقة المسبقة لمصَدِّر البطاقة[1].

بطاقة الخصم الفوري ويطلق على هذا النوع من البطاقات "بطاقة السحب المباشر" وهي وسيلة إلكتروني للدفع الفوري وليس الدفع الآجل، وتعرف على أنها بطاقة بلاستيكية ممغنطة تصدرها البنوك التجارية أو مؤسسات مالية يستطيع حاملها عند استخدامها أن يحول مبالغ من حسابه لدى البنك التجاري إلى حساب المستفيد، سواء كان مطعما أو متجرا أو دائرة حكومية لدى نفس البنك، شرط أن تكون الجهة المستفيدة مشاركة في برنامج تحويل الأموال الإلكتروني في ذلك البنك أو المؤسسة المالية. ومن الواجب على العميل حامل هذه البطاقة أن يكون قد سبق له فتح حساب لدى البنك مصدر البطاقة ويكون الحساب جاريا[2]. ومن أمثلتها بطاقة الصراف الآلي (Autommated Teller Machines) تعطي هذه البطاقة للمستهلك حق الدخول إلى مكائن الصرف المؤتمنة وإلى الشبكات المرتبطة بها العائدة للمصرف المصدر أو للمصارف الأخرى، إذ يستطيع المستهلك عند استعماله لهذه البطاقة إجراء العديد من المعاملات المصرفية النمطية أو المعيارية مثل تحويل الأموال بين الحسابات المختلفة والايداع وسحب النقود وتسديد بعض الفواتير[3].

بطاقة الصرف البنكي وهذه البطاقة تختلف عن البطاقة الائتمانية في أن السداد يجب أن يتم بالكامل من قبل العميل للبنك في خلال الشهر الذي جرى فيه السحب (الائتمان في هذه البطاقة لا يتجاوز شهر)، و لها عدة مسميات، البطاقة على الحساب، أو بطاقة الدفع الشهري، أو بطاقة الائتمان المتجددة، أو بطاقة الوفاء المؤجل)، وتعتبر أميركان إكسبريس American Express، وداينر كلوب Diner‘s Club) من أهم المؤسسات المصرفية الكبرى المصدرة لهذا النوع من البطاقات ضمن الحد الأقصى المسموح به للعميل في البطاقة. ويتقاضى البنك عادة عمولة سحب مقدارها 4% وفي حالة التأخر في الوفاء يتحمل صاحبها فائدة أو غرامة تأخير تحدد نسبتها مسبقا، وعند المماطلة بالدفع تسحب منه البطاقة وتلغى عضويته، ويلاحق قضائيا[4].

3- النقود الإلكترونية والمحافظ الإلكترونية:

- **النقود الإلكترونية:**

النقود الإلكترونية تُعرَّف على نطاق واسع بأنها مخزن إلكتروني للقيمة النقدية على جهاز تقني يمكن استخدامه على نطاق واسع لإجراء مدفوعات إلى كيانات أخرى غير جهة إصدار النقود الإلكترونية. يعمل الجهاز كأداة حامل مدفوعة مسبقًا

---

[1]- نبيل ذنون الصائغ، الائتمان المصرفي، دار الكتب العلمية، دط، بيروت، لبنان، 2018م، ص68.

[2]- محمد زايد، البطاقات البنكية كأداة لتفعيل التجارة الإلكترونية، مرجع سابق، ص64.

[3]- نبيل ذنون الصائغ، الائتمان المصرفي، مرجع سابق، ص68.

[4]- محمد زايد، البطاقات البنكية كأداة لتفعيل التجارة الإلكترونية، مرجع سابق، ص65.

والتي لا تتضمن بالضرورة حسابات بنكية في المعاملات، يمكن أن تكون منتجات النقود الإلكترونية قائمة على الأجهزة أو البرامج المتخصصة، اعتمادًا على التكنولوجيا المستخدمة لتخزين أو نقل القيمة النقدية[1].

وتختلف صور النقود الإلكترونية وأشكالها تبعا للوسيلة التي يتم من خلالها تخزين القيمة النقدية، وكذلك وفقا لحجم القيمة النقدية المخزونة على تلك الوسيلة التكنولوجية...إذا فهناك معيارين وهما:

- **معيار الوسيلة:**

والذي تنقسم النقود الإلكترونية حسبه إلى بطاقات سابقة الدفع (ويتم تخزين القيمة النقدية على شريحة إلكترونية مثبتة على بطاقات بلاستيكية كالبطاقة الذكية وبطاقات الخصم والبطاقات متعددة الأغراض...)[2]، القرص الصلب (ويتم تخزين النقود هنا على القرص الصلب للكمبيوتر الشخصي ليقوم الشخص باستخدامها متى يريد من خلال شبكة الإنترنت –النقود الشبكية– ، وطبقا لهذه الوسيلة يقوم مالك النقود الإلكترونية باستخدامها في شراء ما يرغب فيه من سلع وخدمات من خلال شبكة الإنترنت على أن يتم خصم ثمن هذه السلع والخدمات في ذات الوقت من القيمة النقدية الإلكترونية المخزنة على ذاكرة الكمبيوتر الشخصي[3]) وأخيرا الوسيلة المختلطة (وهي خليط مركب من الطريقتين السابقتين، حيث يتم بموجبها شحن القيمة النقدية الموجودة على بطاقة الكترونية سابقة الدفع على ذاكرة الحاسب الآلي الذي يقوم بقراءتها وبثها عبر شبكة الإنترنت إلى الكمبيوتر الشخصي لبائع السلع والخدمات).

- **معيار القيمة:**

وهذا يرتكز على حجم القيمة النقدية المخزونة على الوسيلة الإلكترونية (الوسائل السابقة الذكر) ونميز هنا شكلين من النقود الإلكترونية وهما: بطاقات ذات قيمة نقدية ضعيفة وهي بطاقات صالحة للوفاء بأثمان السلع والخدمات والتي لا تتجاوز قيمتها ثمنا محددا (واحد دولار)، بطاقات ذات قيمة متوسطة وهي تلك التي تزيد قيمتها عن دولار ولا تتجاوز مائة دولار[4].

وتحظى النقود الإلكترونية بقبول واسع في التعامل بها من طرف الأشخاص والمؤسسات غير تلك التي قامت بإصدارها، فيتعين إذا أن لا يقتصر استعمالها على مجموعة معينة من الأفراد لمدة محددة من الزمن أو في نطاق إقليمي محدد. ولكي تعد نقودا يتعين أن تلقى ثقة الأفراد وتنال قبولهم باعتبارها أداة صالحة للدفع ووسيطا للتبادل، هذا من ناحية. ومن ناحية اخرى لا يجوز اعتبار هذه الوسائل نقودا إلكترونية في حالة ما إذا كان مصدرها ومتلقيها هو شخص واحد، فعلى سبيل المثال لا تعد بطاقات

---

[1]– European Central Bank, Report on Electronic Money, August (1998), Frankfurt, Germany, p07.

[2]– رمزي محمود، النقود والبنوك والتجارة الإلكترونية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2022م، ص30-31.

[3]– سعد العبيد، النقود الإلكترونية، بحث منشور على موقع موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، https://www.iepedia.com، 2023/04/28، 14:16.

[4]– رمزي محمود، النقود والبنوك والتجارة الإلكترونية، مرجع سابق، ص31-32.

الاتصال التلفوني نقودا إلكترونية لكون من أصدرها ومن يقبلها هو هيئة واحدة (أي هيئة أو شركة الاتصال)، حيث لا يصلح العمل بهذه البطاقة إلا في أجهزة التلفون التي خصصتها تلك الهيئة أو الشركة لهذا الغرض بالإضافة إلى أن أهم ما يميز النقود الإلكترونية عن النقود التقليدية هو تنوع مصادرها فقد تكون الجهة المصدرة حكومية أو عن طريق مؤسسات وشركات خاصة مما يشجع عامل التنافس بشكل أكبر في لنقود الإلكترونية، أما النقود التقليدية فتتميز بوحدة المصدر ألا وهو البنك المركزي[1].

إلا أن التعامل بالنقود الإلكترونية قد يساعد على عمليات تبيض الأموال ويشجعها وخصوصا ان العملية تكون الكترونيا فيصعب معرفة مصدرها، مما يطرح مشكلة رقابة تداول الأموال والتحكم في عرضها، وخاصة إذا تم التوسع في إصدارها، وكذا تطرح مشكلة سعر الصرف هل يكون موحدا وخصوصا عندما تصدر العملات الإلكترونية من بلدان مختلفة، إضافة إلى صعوبة مراقبة التهرب الضريبي عند التعامل بها.

- **المحافظ الإلكترونية:**

وهي تقنية رقمية تتيح تنظيم الحركات المالية في عمليات الدفع بسهولة، وتعد إصدارات رقمية لبطاقات الائتمان أو الخصم المباشر، تكون مخزنة في تطبيق على الهاتف الذكي الخاص بالمستخدم، وتتكون من برنامج يخزن معلوماته الشخصية (قاعدة بيانات تتضمن اسمه، عنوان الشحن، طريقة الدفع، المبلغ، وتفاصيل بطاقة الائتمان أو الخصم...)، ويوفر درجة عالية من السرية والأمان والتشفير للبيانات، يتم ربطها بالحساب المصرفي للفرد وتخزين معلومات الدفع الخاصة به وكلمات المرور بشكل آمن لإجراء الدفع عبر شبكة الإنترنت باستخدام بوابات الدفع الإلكتروني، أو في الأماكن التجارية باستخدام تقنية اتصالات المجال القريب[2]. فهي تطبيق إلكتروني مرتبط برقم الهاتف الجوال والرقم القومي ينظم جميع الحركات المالية (باستخدام الـ USSD أو التطبيق للهواتف الذكية) ومنافذ تقديم الخدمة مما يوفر على مستخدميها الوقت والنفقات والمجهود مع ضمان الخصوصية والسرية والحماية لهم ولأموالهم وذلك كله في أي وقت ومن أي مكان من خلال الهاتف المحمول، وهذه المحفظة تحتوي على جميع بيانات المستخدم المذكورة سابقا بصيغة مشفرة، وبالتالي يتم تثبيتها على الأجهزة المحمولة يمكن من حفظ تلك البيانات واستخدامها للدفع[3].

ومن الأسباب التي أدت إلى ابتكار المحفظة الإلكترونية هو حماسة المتسوقين بالنسبة إلى التسوق المباشر One Line، حيث أصبحوا يتعبون من الدخول المتكرر إلى معلومات الشحن والسداد في كل مرة يقومون فيها بالشراء، والمشكلة الأخرى التي تحلها المحافظ الإلكترونية هي توفير مكان تخزين آمن بالنسبة لبيانات بطاقة الائتمان والنقد الإلكتروني وبهذا فإن المحفظة الإلكترونية تشبه في خدماتها الوظيفة المماثلة للمحافظ المادية، أما المعلومات التي تخزنها هذه المحفظة كحد أدنى، هي تخزين معلومات الشحن

[1]- محمد دمان ذبيح، النقود الإلكترونية (ماهيتها، مزاياها، مخاطرها)، مجلة الشريعة والاقتصاد، ع1، م10، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، جوان 2021م، ص140-141.

[2]- ولاء سعد أبوزيد، المحفظة الرقمية، صندوق النقد العربي، دط، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2021م، ص06.

[3]- أحمد طاهر عيسوي، التجارة والأعمال الإلكترونية، 2022م، ص345.

والفواتير شاملة أسماء المستهلكين وعنوان الشارع والمدينة والولاية والدولة والرقم البريدي، ومعظم المحافظ الإلكترونية يمكنها أن تحمل أسماء وأرقام بطاقات الائتمان، كما تحمل نقدا إلكترونيا من مختلف الموردين[1].

وتتميز المحافظ الإلكترونية بجملة من الخصائص الرئيسية نذكرها كما يلي:

- تعطي حلا متطورا للدفع بمبالغ صغيرة، وعليه يمكن التخلص من أسعار معالجة الشركات وباقي وسائل الدفع الورقية، في كل عملية أو صفقة تجارية ذات المبالغ الصغيرة.
- تسمح بتخفيض عمليات الدفع بالنقود، وبالتالي التخلص من تكاليف المعالجة.
- هي وسيلة ملائمة تماما للصفقات التجارية لما توفره من سرعة في العمل.

أما المدفوعات التي تخص المحفظة الإلكترونية فهي:(الموزع الآلي للنقود، آلات توزيع تذاكر من أجل ركن السيارات، دفع رسوم في الطرق السريعة، النقل الحضري، بطاقات الهواتف العمومية، بطاقات مختلفة (كبطاقات الزيارة، بطاقات أخذ الصور السريعة))[2].

ثالثا: واقع وسائل الدفع الإلكتروني ودورها في تفعيل التجارة الإلكترونية في الجزائر:

إن من العوامل التي أسهمت في تطور التجارة الإلكترونية التطور في وسائل هذه التجارة مع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إذ بدأت مع استخدام الصحف والمجلات في التسوق، ثم استخدام الوسائل المرئية والسمعية، وأخيرا الإنترنت المحمول في ذات الغرض[3].

ولعل بوابات الدفع الإلكتروني تمثل محور أساسي من محاور التجارة الإلكترونية حيث تمثل الوسيط بين البائع والمشتري، فهي تضمن وصول الأموال إلى التاجر الإلكتروني وتضمن كذلك وصول المنتج المباع إلى المشتري، كما تعمل على تأمين هذه المعاملات وتشفيرها لذلك فهذه البوابات تعمل على فرض العديد من الرسوم المالية الضخمة مقابل التمتع بهذه الخدمة كما هو الحال في السوق العربي منذ فترة لأنه يفتقر إلى وجود العديد من هذه البوابات، فيضطر المواطن العربي إلى التعامل مع البوابات الأجنبية التي تكلفه رسوم مالية باهظة. ولحسن الحظ فالوطن العربي الآن يزخر بالعديد من خدمات الدفع العربية المحترفة، فمثلا

[1]– رابح حمدي باشا، وهيبة عبد الرحيم، تطور طرق الدفع في التجارة الإلكترونية، مرجع سابق، ص178.

[2]– Toernig Jean-Pierre, Brion François, Les Moyens De Paiement, 1 Edition, Presses Universitaire De France, Paris, 1999, p90-91.

[3]– آمنة زربوط، دور وسائل الدفع الإلكتروني في تفعيل التجارة الإلكترونية مع الإشارة لتجربة الجزائر، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والادارية، ع1، م1، المركز الجامعي لآفلو، الجزائر، جويلية 2019م، ص59.

تطبيق سداد SADAD الإلكتروني القطري لحلول الدفع، يعمل على تسهيل إجراء المعاملات المالية ودفع الفواتير إلكترونيا بالعملة المحلية القطرية، فلا يحتاج أكثر من خمس ثواني لإجراء عمليات التحويل والإيداع البنكي[1].

وفي ظل تكنولوجيا الإعلام والاتصال بدأت الجزائر تتبنى مشاريع جديدة تسمح لها بمواكبة العصر، وهذا المشروع تمثل في تطوير نظام الدفع في الجزائر وكان أول مشروع لتطوير نظام الدفع في الجزائر في الفترة 2003-2004 لتطوير وتحديث النظام المالي وتبناه بنك الجزائر، وزارة البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال، واستفادت الجزائر لتطبيق هذا المشروع بـ16.5 مليون دولار أمريكي كمساعدة من البنك العالمي، وفي اطار هذا المشروع وضعت برنامج أعمال يتكون من أربع مجموعات: مجموعة الهندسة الإجمالية، مجموعة وسائل الدفع، المجموعة النقدية، مجموعة القانون[2]. ومن بين المكونات الرئيسية لمشروع تطوير وتحديث نظام الدفع فالجزائر: نظام التسوية الإجمالي الفوري ونظام المقاصة عن بعد.

ومن أمثلة الشركات المعتادة على القيام بعمليات التجارة الإلكترونية في الجزائر epay.dz وهو موقع من المواقع الجزائرية التي تعالج الدفع الإلكتروني بما في ذلك تغذي الائتمان ودفع فواتير الهاتف المحمول أو شراء تذاكر الطيران، الشركة لديها أكثر من 1800 زبون[3]، وهو أول بوابة مزودة بخدمة التجارة الإلكترونية في الجزائر يسمح بالدفع للأعمال وتجار التجزئة عبر الإنترنت، وهو وسيلة للعملاء لشراء السلع والخدمات من مواقع الويب التي تتخ من الجزائر مثرا لها باستخدام طرق الدفع في حساباتهم على epay.dz، وبالنسبة للمستخدمين الفرديين يوفر نظام الدفع **ايباي.ديزاد** حساب إيداع عبر الإنترنت وبديل منخفض التكلفة قائم على الإنترنت لسداد الفواتير التقليدية أو زيادة وقت لبث أو التسوق عبر الإنترنت التي يتم اجراؤها باستخدام البطاقات لمصرفية المحلية (CIB) أو حسابات epay.dz الخاصة عبر الإنترنت. وتووفر بالفعل خدمات أخرى مثل الدفع عبر الهاتف المحمول (MobyPay)، ودفع الفواتير وغيرها من الخدمات عبر أي تطبيق تحويل للأموال طورته فرقepay.dz.[4]

و تتنوع السوق الجزائرية بعدد كبير من طرق الدفع كاستخدام الحوالات البريدية، الدفع عن طريق الشيك، الدفع عند التسليم، الدفع عن طريق باي بال (PayPal) بالأورو. إلا أن الجزائر لازلت تعرف تأخرا في استعمال وسائل الدفع الإلكتروني[5]. وقد أطلقت مؤسسة بريد الجزائر بطاقات الدفع الإلكتروني حيث كانت في البداية تقوم بوظيفة سحب الأموال فقط ثم قامت بتطويرها من خلال اصدار بطاقة إلكترونية تقوم بوظيفة السحب والدفع معا. وتنقسم بطاقات الدفع لبريد الجزائر إلى: **بطاقة**

---

[1]- حسان طاهر شريف، محمد تقرورت، حسان طه، متطلبات نجاح التجارة الإلكترونية في الدول العربية، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، ع3، م3، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، جويلية 2020م، ص129.

[2]- عبد القادر بريش، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تبسة، ص197.

[3]- آمنة زربوط، دور وسائل الدفع الإلكتروني في تفعيل التجارة الإلكترونية مع الإشارة لتجربة الجزائر، مرجع سابق، ص59-60.

[4]- الموقع الرسمي لشركة epay.dz، من موقع https://dz.linedin.com/company/epay-int، نقلا عن موقع https://www.epa.dz، 2023/04/28، 19:00.

[5]- خالد بن ساسي، واقع التجارة الإلكترونية والإمداد في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، ع12، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017م، ص215.

السحب وهي البطاقة العادية المتداولة لدى جميع الزبائن، ويمكن لكل من يملك حساب بريدي الحصول عليها، تمكن صاحبها من سحب مبالغ مالية حتى 20000 دج، وكشف الرصيد وكشف الحساب للعمليات العشرة الأخيرة. وقد تم سحب هذا النوع من التداول من طرف مؤسسة بريد الجزائر. و**بطاقة الدفع الذهبية**: تمنح للزبائن الذين يملكون حسابات بريدية جارية بعد تقديم طلب الحصول عليها، وهي ملكية حصرية لبريد الجزائر، ويكون لها رمز سري ضروري لإجراء مختلف العمليات عبر كل الشبابيك البنكية الآلية، أجهزة ادخال رقم التعريف السري ونهائيات الدفع الإلكتروني[1]. كما تولت شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM[*] مهمة تحديث التقنيات البنكية وكذا تسيير النقد بين البنوك فأصدرت البطاقات البنكية سواء الملي أو الدولية بحسب عقد مع البنك وفق المقاييس الدولية، فأدرجت البطاقات البينبنكية في سنة 2016م بنوعيها البطاقة العادية classique والبطاقة الذهبية gold في عمليات الدفع وذلك بهدف تحديث وسائل الدفع للنظام المصرفي الجزائري وتطوير التعاملات النقدية بين البنوك، وتحسين خدماته وزيادة حجم تداول النقود. كما أصدرت البنوك الجزائرية بطاقات دولية يمكن استعمالها على المستوى الدولي كبطاقة فيزا وماستر كارد وغيرهما[2].

فقد بلغ عدد بطاقات الدفع الإلكترونية المسلمة من طرف البنوك الجزائرية 2.2 مليون بطاقة إلى غاية نهاية جوان 2019م، في ما تم ترخيص 32 موقعا تجاريا إلكترونيا، وفقا للحصيلة التي قدمتها هيئة ضبط النقد الآلي للإحصاءات المتعلقة بالدفع الإلكتروني في السداسي الأول من سنة 2019م، وتبين كذلك تسجيل 4.8 مليون عملية سحب و 121952 عملية دفع جواري، و90723 عملية بيع عبر الإنترنت[3].

حاليا يوجد 321 تاجر ويب منخرط في نظام الدفع الإلكتروني، ومنذ انطلاق الدفع على الانترنت نتج حوالي 55670023 معاملة موزعة بين الهاتف والاتصالات، النقل، التأمين، الفاتورات، الخدمات الادارية، بيع السلع، الرياضة والترفيه، وفي سنة 2022م فقط بلغ اجمالي المعاملات 9048125 عملية. والعدد الإجمالي لأجهزة الصرف الآلي إلى غاية فيفري 2023م هو 3690، والعدد الاجمالي لمعاملات السحب حتى فيفري 2023م هو 11619314 معاملة سحب وقدر

---

[1]– سعاد دعبوز، كريمة فرحي، واقع الدفع الإلكتروني في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، ع4، م12، أكتوبر 2021م، ص79 و82.

[*]- شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك، تأسست في 1995م بمبادرة من المجتمع المصرفي، وهي شركة تابعة لسبعة بنوك في الجزائر: BNA/BEA/BDL/BADR/CNEP/CPA/ البركة ومؤسسة CNMA للتأمين، وهي المشغل للدفع بين البنوك في الجزائر للبطاقات المحلية والدولية، حيث تعمل كواحدة من الأدوات التقنية لدعم برنامج تطوير وتحديث البنوك وخاصة تعزيز وسائل الدفع عن طريق البطاقة. شهدت ساتيم تطورا كبيرا ونموا مستداما في خدماتها في السنوات الأخيرة، إلى يومنا هذا توصيل أكثر من 1351 جهاز صراف آلي و40000 محطة دفع إلكترونية متصلة بخوادمها، إضافة إلى أكثر من 274 موقعا تجاريا على الويب يعمل على منصته. ويرجع هذا النمو بشكل أساسي إلى تأثير بطاقة البنك التجاري الدولي على العادات الشرائية للمواطنين الجزائريين. أنظر: شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك، https://www.satim.dz/ar/la-satim-2/2021-04-21-1308-37.html، 2023/04/29م، 12:56.

[2]- سعاد دعبوز، كريمة فرحي، واقع الدفع الإلكتروني في الجزائر، مرجع سابق، ص80-81.

[3]– خالد بن ساسي، بشير كاوجة، اللويزة سعادة، خدمة التسليم الخاصة بالتجارة الإلكترونية في الجزائر (الواقع والتحديات)، المجلة الجزائرية للدراسات الاقتصادية والادارية، ع1، م1، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، جوان 2021م، ص55.

المبلغ الاجمالي لهذه المعاملات بـ 21831256800.00 دج[1]، وقد أشار تجمع النقد الآلي في التقرير السنوي له لسنة 2021م بأن عدد البطاقات البينبنكية المتداولة قد ارتفع بنسبة 20% مع نهاية سنة 2021م مقارنة بسنة 2020م، ليصل عددها إلى 11.6 مليون بطاقة منها 8841339 بطاقة ذهبية أصدرها بريد الجزائر. وتمثل جميع البطاقات المتداولة نسبة 40% من عدد الحسابات الجارية المفتحة لدى البنوط وبريد الجزائر والتي يبلغ عددها 29127921 حسابا. ومن المنتظر تجاوز العدد الإجمالي للبطاقات البينبنكية 16 مليون في أفاق 2024م، من بينها 13 مليون بطاقة ذهبي بحسب توقعات تجمع النقد الآلي[2].

ومن هنا فقد مس التطور المستمر في تقنيات البنكية الحديثة وأنظمة الدفع العديد من القطاعات مما جعل قطاع الخدمات في الجزائر يتوجه إلى اعتماد الدفع الإلكتروني بصورة مزايدة من خلال دفع الفواتير سواء الكهرباء أو النقل أو التأمين وغيرها من الخدمات، إذ أصبح بمقدور كل شخص حامل لبطاقة دفع إلكترونية سواء الذهبية (بريد الجزائر) والبطاقة دفع ما بين البنوك الاستفادة من هكذا خدمات[3].

وبذلك فاستخدام خدمة الدفع الإلكتروني وانتشارها الواسع والسعي في تهيئة جميع الظروف لها من طرف البنوك الجزائرية والمؤسسات والمواقع الإلكترونية التي تسمح بالحصول على بطاقات الدفع وتوفر خدمات الوفاء عبر وسائل الدفع الإلكترونية على اختلافها، كما أن السعي لتعميم ثقافة الدفع الإلكتروني عند الأفراد يخلق بيئة حديثة لتداول النقود بين التجار وزبائنهم، وبذلك تصبح أرضية استخدام التجارة الإلكترونية أوسع وأكثر توفرا حتى يتم تفعيلها وتطبيقها في شتى المجالات، وهذا ما يصب في صالح المجتمع وأفراده والدولة وحكوماته كونه يخلق اقتصاد رقمي يعمل على عصرنة المالية في الجزائر.

خاتمة:

تلعب وسائل الدفع الإلكتروني الدور الكبير في العمليات المالية والتجارية التي يجب أن تتم بسرعة ودقة وعلى مستوى من الأمان والدقة، حيث سعت الحكومات والمؤسسات إلى التنافس في ادراج مختلف طرق الدفع والوفاء تحقيقا لأكبر قدر من المتعاملين بها كونها تغنيهم عن كثير من الجهد والتكلفة، فدخل بذلك التطور على وسائل الدفع التقليدية والمتمثلة في الأوراق التجارية (الشيك، السفتجة، السند لأمر) لتصبح ذات طابع إلكتروني، في ونظرا للحاجة الماسة لأنظمة مستحدثة في عالم الدفع تم استحداث وسائل دفع إلكترونية جديدة تتواكب ومقتضيات العصر من تطور في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال (التحويلات المالية الإلكترونية، البطاقات البنكية، النقود الإلكترونية، المحافظ الإلكترونية).

---

[1]- تجمع النقد الآلي، الدفع الإلكتروني في الجزائر، https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activitie-paiement-sur-internet/، 2023/04/29م، 11:53.

[2]- وكالة الأنباء الجزائرية، الدفع الإلكترون: ارتفاع بنسبة 20 في المائة في عدد البطاقات البينبنكية المداولة خلال 2021م، https://www.aps.dz/ar/economie/120796-20-2021، 2023/0/29م، 12:20.

[3]- سعاد دعبوز، كريمة فرحي، واقع الدفع الإلكتروني في الجزائر، مرجع سابق، ص87.

وسائل الدفع الإلكتروني وبحلتها الرقمية التي تزداد تطورا يوما بعد يوما باتت أساس التجارة الإلكترونية وأحد أهم متطلباتها، حيث ولتفعيل التجارة الإلكترونية وجب العمل على أنظمة الدفع ووسائله حتى يتم تحويل وتداول وتحريك الأموال بصورة سلسة وسريعة تتواءم والعولمة التي مست القطاع الإقتصادي. لذا فقد ساهمت وسائل الدفع وبشكل جذري ورئيسي في توسع نطاق تطبيق التجارة الإلكترونية.

النتائج:

- وسائل الدفع لها ثلاث وظائف أساسية، فهي تعتبر أداة وساطة مهمتها تسهيل التداول وتمكين اجراء الصفقات بسهولة (مثل النقود الإلكترونية خصوصا، الأوراق التجارية الإلكترونية...)، وأيضا تمثل أدوات للدفع العاجل (النقود، والشيكات...). وأخيرا هي أدوات تمكن من نقل الإنفاق في الزمن (تسمح للأفراد إما بإنفاقها حاليا أو انتظار فرص أفضل في المستقبل).

- وسائل الدفع الإلكتروني لها أشكال متعددة مدرجة تحت صورتين من صورها وهما، الأولى وهي وسائل الدفع التقليدية التي تمت رقمنتها (الشيك، السفتجة، السند لأمر) وهي ما يعرف بالأوراق التجارية فأصبحت بصورة إلكترونية تنشأ وتصدر وتتداول على الدعامات الممغنطة، أما الثانية فهي الوسائل الحديثة التي وجدت منذ لبداية بصفة إلكترونية وهي (التحويلات المالية الإلكترونية، البطاقات البنكية بجميع أنواعها –البطاقة لذكية، البطاقة الإئتمانية، بطاقة الصرف البنكي، بطاقة الخصم الفوري–، النقود الإلكترونية والمحافظ الإلكترونية).
- وسائل الدفع الإلكتروني تمثل محور أساسي من محاور التجارة الإلكترونية حيث تمثل الوسيط بين البائع والمشتري، فهي تضمن وصول الأموال إلى التاجر الإلكتروني وتضمن كذلك وصول المنتج المباع إلى المشتري، كما تعمل على تأمين هذه المعاملات وتشفيرها حتى تكون على مستوى علي من الأمان والسرية. وبالتالي فهي تلعب دور كبير في انتشار التجارة الإلكترونية وتسهيل استساغتها لدى لأفراد حتى يتم تفعيلها وتطبيقها في جميع المعاملات المالية والتجارية.

التوصيات:

- اجبارية رقمنة جميع القطاعات التي يتعامل فيها وبها أفراد المجتمع مع مؤسسات تجارية أو مالية حتى تتم جل العمليات بكل سرعة ودقة وعبر وسائل إلكترونية أو باستخدام تقنيات رقمية لتوفير الخدمات أو المستحقات أو العروض والسلع على الوسائط إلكترونية والحواسيب.

- تنويع الخدمات التجارية الإلكترونية حتى يتم جذب العملاء واستقطابهم للتوجه إلى التعامل عبر بوابات الدفع من خلال وسائل الدفع الإلكترونية المختلفة.
- تحسين الخدمات التي تعاني من صعوبات في اعتماد وسائل الدفع لإلكتروني، لذ وجب فتح الباب أمام تطبيق التجارة الالكترونية على أوسع نطاق لتنشيط العمل التجاري والتمكن من الولوج إلى الأسواق العالمية.

- تشجيع المؤسسات الجزائرية لاعتماد بوابات دفع تعتمد على وسائل الدفع الإلكترونية على اختلافها من أجل تعميم الرقمنة على جميع القطاعات حتى تصبح الجزائر من بين الدول التي تعتمد على الاقتصاد الرقمي.

قائمة المصادر والمراجع:

القوانين:

1. الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1424هـ الموافق لـ 10 غشت 2003م المتعلق بالنقد والقرض، ج.ر، ع52.
2. القانون 02/05 المؤرخ في 27 ذي الحجة 1425هـ الموافق لـ 06 فبراير 2005م، المعدل والمتمم للأمر 59/75 المؤرخ في 20 رمضان 1395هـ الموافق لـ 26 سبتمبر 1975م والمتضمن للقانون التجاري، ج.ر، ع11.
3. القانون رقم 18-04 المؤرخ في 24 شعبان 1439هـ الموافق لـ 10 ماي 2018م المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية، القسم الثالث، ج.ر، ع27.
4. القانون رقم 18-04 المؤرخ في 24 شعبان 1439هـ الموافق لـ 10 ماي 2018م المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية، القسم الثاني، ج.ر، ع27.

الكتب:

5. أحمد عبد العليم العجمي، نظم الدفع الإلكترونية وانعكاساتها على سلطات البنك المركزي، دار الجامعة الجديدة، دط، الاسكندرية، مصر، 2013م.
6. رمزي محمود، النقود والبنوك والتجارة الإلكترونية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2022م.
7. عامر مُحَّد بسام أحمد مطر، الشيك الإلكتروني، دار الجنان، دط، الأردن، 2013م.
8. عبد العزيز خنفوسي، قانون الدفع الإلكتروني، مركز الكتاب الأكاديمي، دط، الأردن، 2018م.
9. عبد الوهاب ابراهيم أبو سليمان، البطاقات البنكية الإقراضية والسحب المباشر من الرصيد (دراسة فقهية قانونية اقتصادية تحليلية)، دار القلم، ط2، دمشق، سوريا.
10. عصمت عبد المجيد بكر، دور التقنيات العلمية في تطور العقد، دار الكتب العلمية، دط، بيروت، لبنان، 2015م.
11. مصطفى بوسف كافي، النقود والبنوك الإلكترونية في ظل التقنيات الحديثة، دار المنهل، الأردن، عمان، 2013م.
12. مصطفى كافي، التجارة الإلكترونية، دار أرسلان، دط، دمشق، سوريا، 2011م.
13. مصطفى كمال طه، وائل بندق، الأوراق التجارية ووسائل الدفع الإلكترونية الحديثة، دار الفكر العربي، دط، الاسكندرية، القاهرة، 2007م.
14. ناصر خليل، التجارة والتسويق الإلكتروني، دار أسامة، ط1، عمان، الأردن، 2008م.
15. نبيل ذنون الصائغ، الائتمان المصرفي، دار الكتب العلمية، دط، بيروت، لبنان، 2018م.
16. ولاء سعد أبوزيد، المحفظة الرقمية، صندوق النقد العربي، دط، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2021م.

المراجع الأجنبية:

17. Article 4A-104 "Funds transfer", Uniform Commercial Code (UCC), https://www.law.cornell.edu/ucc/4A/4A-104.

18. European Central Bank, Report on Electronic Money, August (1998), Frankfurt, Germany.

19. Toernig Jean-Pierre, Brion François, Les Moyens De Paiement, 1 Edition, Presses Universitaire De France, Paris, 1999.

الدراسات السابقة:

20. عبد القادر بريش، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تبسة.

المقالات (مقالات المجلات، المداخلات، و المواقع الالكترونية):

21. آمنة زربوط، دور وسائل الدفع الإلكتروني في تفعيل التجارة الإلكترونية مع الإشارة لتجربة الجزائر، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والادارية، ع1، م1، المركز الجامعي لآفلو، الجزائر، جويلية 2019م.

22. تجمع النقد الآلي، الدفع الإلكتروني في الجزائر، https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activitie-paiement-sur-internet/، 2023/04/29م، 11:53.

23. حسان طاهر شريف، مُحَّد تقرورت، حسان طه، متطلبات نجاح التجارة الإلكترونية في الدول العربية، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، ع3، م3، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، جويلية 2020م.

24. خالد بن ساسي، بشير كاوجة، اللويزة سعادة، خدمة التسليم الخاصة بالتجارة الإلكترونية في الجزائر (الواقع والتحديات)، المجلة الجزائرية للدراسات الاقتصادية والادارية، ع1، م1، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، جوان 2021م.

25. خالد بن ساسي، واقع التجارة الإلكترونية والإمداد في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، ع12، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017م.

26. دويني مختار، وسائل الدفع الإلكتروني ومدى مساهمتها في تطور التجارة الإلكترونية في الجزائر، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، جامعة جيلالي اليابس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مختبر الخدمات العامة والتنمية، ع1، م7، سيدي بلعباس، الجزائر، جوان 2021م.

27. رابح حمدي باشا، وهيبة عبد الرحيم، تطور طرق الدفع في التجارة الإلكترونية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، ع4، م15، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ديسمبر 2011م.

28. سعاد دعبوز، كريمة فرحي، واقع الدفع الإلكتروني في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، ع4، م12، أكتوبر 2021م.

29. سعد العبيد، النقود الإلكترونية، بحث منشور على موقع موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، https://www.iepedia.com.

30. الشريف بحماوي، مصطفى سليماني، خصوصية وسائل الوفاء الإلكتروني ودورها في المعاملات التجارية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد بوضياف، ع7، م1، المسيلة، الجزائر، سبتمبر 2017م.

31. عقيلة مرشيشي، السفتجة الإلكترونية بديلة للسفتجة التقليدية، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، ع1، م10، تيزي وزو، جوان 2015م.

32. عماد الدين بركات، حورية طيبي، مجلة القانون والتنمية المحلية، مخبر القانون والتنمية المحلية، ع2، م1، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، جوان 2019م.

33. محمد دمان ذبيح، النقود الإلكترونية (ماهيتها، مزاياها، مخاطرها)، مجلة الشريعة والاقتصاد، ع1، م10، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، جوان 2021م.

34. محمد زايد، البطاقات البنكية كأداة لتفعيل التجارة الإلكترونية، مجلة ضياء للدراسات القانونية، المركز الجامعي نور البشير، ع2، م3، البيض، الجزائر، 2021م.

35. الموقع الرسمي لشركة epay.dz، من موقع https://dz.linedin.com/company/epay-int، نقلا عن موقع https://www.epa.dz.

36. نبيلة كافي، السفتجة الإلكترونية، مجلة النبراس للدراسات القانونية، جامعة العربي التبسي، ع2، م2، الجزائر، مارس 2017م.

37. وكالة الأنباء الجزائرية، الدفع الإلكترون: ارتفاع بنسبة 20 في المائة في عدد البطاقات البينبنكية المداولة خلال 2021م، https://www.aps.dz/ar/economie/120796-20-2021، 2023/0/29م، 12:20.